لورود الاعتراض عليه اولا بانه غير مانع لتنا وله على
الاستدلال بحدوث العالم مخاصمة لمن استدل على
وجود صانعه وان لجيب عنه بان المراد من الخلاف
ما ينافيه وثانيا بانه ذكر العالم وارادة الخاص ولا دلالة
للعام على الخاص باحدى الدلالات الثلاث وان لجيب
عنه ايضا بان التقييد بالخصم يخصصه وهو موضع
فى عرفهم للمنافى كان ادعى المعلل اى مثل ادعائه لا انسانية
هبة شئ بان قال مثلا هذا الشبح ليس بانسان دائما
واستدل عليها اى على لا انسانية ذلك الشئ بانه
حجر ولا شئ من الحجر بانسان دائما فعارضه السائل
الضمير اما راجع الى المعلل او المدعى المستفاد من ادعى
او الى الدليل المستفاد من استدل باثبات انسانيته بالفعل
والقبض او باثبات ضاحكيته وهو المساوى او باثبات
انه زنجى وهو الاخص فللسائل يستحب عند ارادة نقض
المعارضة ان يقول للمعلل دليلك وان دل على ما ادعيت
اى وان استلزامه لكن عندى ما ينفيه اى دليل
ينفى ما ادعيت بمعنى ينتج خلاف مدعاك وهو ان هذا الشبح

منجب

منجب اسود وكل منجب اسود انسان او ضاحك او زنجى بالفعل
ولا يجوز للسائل ان يقول وان ثبت ووان صدق يدل
وان دل فيما كان استلزامه قطعيا لئلا يلزم التناقض
فافهم ودفع المعلل المعارضة اما بمنع بعض معين من
مقدمات دليل المعارض وهو المناقضة وقد عرفته او باثبات
المعلل فساد دليله بتخلف الحكم او باستلزام الفساد
وهو النقض الاجمالى وسيأتى تفصيل النقض الاجمالى
فى المقالة الثانية ان شاء الله تعالى قال فى الحاشية وهما
لا ينفعان المعلل فى المعارضة بالقلب اذ دليل المعارض حينئذ
عين دليل المعلل تأمل فلا ينفعه ح الا المعارضة على
المعارضة على تقدير كونها دافعة تأمل انتهى ولعل قوله
تأمل فى الاوسط اشارة الى ما ذكره فى التقرير من ان
دليل المعارض لا يمكن عين دليل المعلل فى جميع المادة
لوجوب تغاير بعض المادة كالحد الاكبر فى الاقترانى
والجزء الغير المكرر فى الاستثنائى فيمكن منع الكبرى
وابطال المجموع فتأمل وقوله على تقدير كونها دافعة
اى دافعة لمعارضة السائل لان فى دفعها اياها خلافا

Copyright © King Saud University